

يتابع المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء ملاحظات ومقترحات المؤسسات الرسمية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الوزراء حول مراجعة التشريعات المتبعة لبيان مواعمتها مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها. وأقرت الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان؛ اشتملت خطتها التنفيذية تبني أهداف تتوافق والتزاماتنا الدولية.

يتم تحديث الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2013-2017 لتتضمن محاورها الغايات الواردة في الهدف الخامس لأهداف التنمية المستدامة، ويتم العمل في الخطط التنفيذية الوطنية؛ خاصة الخطط التنفيذية لرؤية 2025 على مراعاة النوع الاجتماعي ويتم تخصيص الموارد اللازمة للتنفيذ.

وفي المنظومة التعليمية ولمعالجة الأعراف الاجتماعية التي تكرر الصورة النمطية والتمييز ضد المرأة، شكل وزير التربية والتعليم لجنة لمراجعة وتقديم الاقتراحات حول الكتب المدرسية.

رفعت الموارد المالية المخصصة للجنة الوطنية لشؤون المرأة من الموازنة العامة للدولة إلى 700 ألف دينار مرتفعا عن المخصصات للعام السابق (150 ألف دينار). وتشارك الأمانة العامة للجنة عضوية اللجنة الوزارية لتمكين المرأة ويتم التنسيق والتعاون بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة ودراسة أساليب مواجهة التحديات التي تعترض مشاركة النساء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

قادت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة ومن خلال الائتلاف الوطني لدعم المشاركة السياسية للمرأة حملات توعية ولدعم رفع عدد المقاعد المخصصة للنساء في مشروع قانون الانتخاب بحيث يخصص مقعد نسائي لكل دائرة إلا ان قانون الانتخاب لمجلس النواب لعام 2016 خصص مقعدا لكل محافظة ولدوائر البدو الثلاثة بمحصلة 15 مقعد بنسبة تشكل 11.5%، وقد اجريت الانتخابات للمجلس النيابي الثامن عشر في 2016/9/20 وأظهر النتائج أمس فوز 20 امرأة بمقاعد في مجلس النواب مشكلين 15.4% منه مرتفعة من 12% في المجلس السابق بفوز النساء بمقاعد خارج الكوتا خاصة مناطق خارج العاصمة والريفية.

تم الانتهاء من إعداد مسودة الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 وتم تحديد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة التي تحقق الأهداف المتبناة في الخطة وسيتم إقرارها من اللجنة التوجيهية لرفعها لمجلس الوزراء لإقرارها قبل نهاية العام 2016.

وفيما يتعلق بإدارة أزمة اللجوء السوري تعمل وزارة الداخلية/ مديرية شؤون اللاجئين السوريين على تطوير جميع القطاعات التي تستضيف اللاجئين الذين يربو عددهم عن 1.4 مليون من خلال التدخلات الطويلة الأجل بهدف تحقيق الاستقرار وانتعاش الاقتصاد وبناء القدرة على التكيف والاهتمام بالاحتياجات الطارئة ووضع استراتيجية شاملة وبعيدة الأمد خاصة وقد حدث الأردن مذكرة التفاهم مع مفوضية شؤون اللاجئين عام 2014 لضمان مزيدا من الحقوق والتسهيلات والامتيازات التي تسهل عملية الإقامة بأمان والتمكين والمساعدة في عملية الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين وملتمسي اللجوء.

وتقوم المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني والهيئات الدولية بدورها بتقديم الخدمات لضحايا العنف بكافة أشكاله والتوعية لوقف كافة أشكال التمييز الذي تتعرض له الفئات المهمشة وتقديم ما تشتمل عليه الخدمات السيكولوجية والقانونية والاجتماعية.